

قزي: غياب استراتيجية سوق العمل يعيق الحوار بين الهيئات والعمال



قزي يشارك في اجتماع مجلس إدارة جمعية الصناعيين

(دالاتي ونهرا)

أكد وزير العمل سجعان قزي أنّ «أبواب الوزارة مفتوحة أمام الجميع وأنّ لادولة سيادية من دون أن تكون يكون لهذه الوزارة دور فعال في المجتمع وأن لا يقتصر هذا الدور على فرص العمل مؤمنة للشعب، مشيراً إلى أنّ «تعتبر الحوارات بين الهيئات الاقتصادية والاتحادات العمالية الناتج من عدم وجود استراتيجية لسوق العمل في لبنان».

كلام قزي جاء خلال زيارته مقر جمعية الصناعيين في الصناعات مطلعاً على أحوالها ومستمعاً لدى مطالب وإقتراحات أعضائها لدى مشاركته في اجتماع مجلس الإدارة، حيث أوضح أنّ «يعمل من خلال جملة إجراءات اتخذها هي الوزارة من بينها: إحياء اجتماعات لجنة المؤشر، وهيئة الحوار المستدام، ولجنة مكافحة عمل الأطفال، ودراسة سوق العمل مع منظمة العمل الدولية، ووضع قانون جديد للعمل يأخذ في الاعتبار تطور العمل والقضايا الإنسانية من دون المسّ بالقدرة الإنتاجية، وتفعيل عمل المؤسسة الوطنية لاستخدام، لأننا نريد أن يكون لهذه الوزارة دور فعال في المجتمع وأن لا يقتصر هذا الدور على فرص العمل مؤمنة للشعب، مشيراً إلى أنّ «تعتبر الحوارات بين الهيئات الاقتصادية والاتحادات العمالية الناتج من عدم وجود استراتيجية لسوق العمل في لبنان».

كما كشف أنّ «نسبة البطالة في لبنان وصلت إلى حدود 20% في المئة ومن أصل هذه الـ 20% يوجد 35 في المئة من الشباب والشابات»، وأكد أنّ «سيفقد إلى جانب الصناعيين لحلّ المشاكل التي هي على صلة بوزارة العمل»، معتبراً أنّ «المشكلة الحقيقية هي في نقص مفهوم الدائرة بمعنى أنّ هناك انقطاعاً بين حلقات المجتمع في لبنان». وقال قزي: «لا يوجد حل ما لم تكن هناك مدارس مهنية وحرافية وجامعات اختصاص، ووعد بإطلاق الصناعيين على قانون العمل الجديد».

«المال» أقرت مشاريع لجامعة طرابلس ونبع جعيتا

كنعان: لبنان مهدد بإلغاء قروض لعدم إقرارها

أقرت لجنة المال والموازنة اللبنانية في جلستها أمس ثلاثة مشاريع قوانين: الأول يتعلق بالجامعة اللبنانية في طرابلس واستكمال بنائها وتجهيزها عبر إيراد اتفاق مع البنك الإسلامي والجمهورية اللبنانية، والثاني يتعلق بالموضوع وهي تجهيزات كليتي الهندسة والعمارة، أي معهد الفنون الجميلة، أما الاتفاق الثالث فهو لحماية مصادر مياه النبع جعيتا، وقال رئيس اللجنة النائب إبراهيم كنعان بعد الجلسة: «جمعنا يعرف اليوم أهمية المياه في ظل هذا الموضوع لآثار الجفاف، ولمعالجة قيمة سبع مائة مليون يورو، لمياه هذا النبع».

من جهة أخرى، دعا كنعان إلى جلسة، تعقد عند العاشرة والنصف من قبل ظهر الثلاثاء المقبل 19 الجاري، وذلك لدرس جدول الأعمال التالي:

مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 1297 الرامي إلى طلب الموافقة على إبرام اتفاقية التعاون المالي للعام 2011 بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لتمويل مشروع حماية مصادر مياه نبع جعيتا.

مشروع القانون الوارد في المرسوم رقم 10287 الرامي إلى تنظيم مزاولة المهنة البصرية في لبنان.

مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 1424 الرامي إلى زيادة مساهمة الدولة اللبنانية في رسامال البنك الإسلامي للتنمية.

لجنة المال مجمعة فب المجلس النيابي (تتوز)

أسامة طيارة: لتأهيل وتشغيل مصفاتي طرابلس والزهراني

طالب رئيس تجمع «يو تي سي إنترناسيونال» للمحاسبين القانونيين عضو «المنظمة العربية لمكافحة الفساد، أسامة طيارة، بتأهيل مصفاتي طرابلس والزهراني لتكثير الخطأ المتوقفتين عن العمل منذ عقود، خصوصاً أنّ لبنان سيصبح قريباً بلداً منتجاً للبترول، مشيراً إلى أنّ «العاملين والموظفين فيها بالآلاف يتفاوضون رواتبهم طيلة هذه السنوات ولا يقومون بأي عمل».

ورأى في تصريح أمس، أنّ تشغيل المصافي في لبنان وإعادة التكرير من شأنه أن يشغل المزيد من اليد العاملة ويساهم في خلق فرص عمل جديدة، ويؤدي إلى تخفيض كلفة الوقود وتالياً سعر مبيع المشتقات النفطية على أنواعها من بنزين ومامزوت وكاز وسواها من الوقود الأخرى التي تستعملها السفن والمعامل.

وأشاد بقرار المديرية العامة للنظف منع إدخال شحنة باخرة من البنزين لا تتمتع بالموافقات المطلوبة، فتمّ رفض تفرغ حملتها على أساس 98 أوكتان بينما هي 95 وهذه بالتالي ليست مخالفة وحسب، إنما عملية غش إن لم نقل أكثر».

وطالب طيارة ب«صلحة حماية المستهلك ووزارة الاقتصاد كله بالتحرك والقيام بواجباتها مع الجهات الرسمية المختصة للجؤول دون ثقافة الغش والرشوة، التي باتت نهجا معمما على كافة الدوائر والقطاعات في لبنان».

كما دعا إلى «ضرورة ملاقاة خطوة المديرية العامة للنظف هذه بوجوب الكشف الدوري على محطات المحروقات التي في غالبيتها تتلاعب بالبنوعية والكمية وختم عداداتها بالرصاص بعد التأكد من نفاثة خزاناتها كما العادة للجؤول دون مضيها في عمليات الغش التي تطاول سلبا محركات السيارات وابتات تتعطل بوميّا».

ولفت إلى أنّ «العدد من رجال المال والأعمال من اللبنانيين مقيمين ومغتربين، على استعداد للتوظيف والاستثمار في لبنان، خصوصاً في القطاع النفطي إذا ما يأسر لبنان في التزليم والإنتاج شرط الانطلاق إلى ذلك من خطوات إصلاحية تعمم لاحقا على كافة القطاعات والإدارات خصوصا الرسمية منها».

من جهة أخرى، أكد قديبان أنه «وضمن خطة عمل الشركة لاستثمار نحو 105 بولمانات كانت متوقفة عن العمل، تمّ استثمار 14 بولمانا كخطوة أولى من قبل القطاع الخاص بقيمة استثمارية تدفع للشركة سنويا تقدر بـ 5.30 مليون ليرة سورية، وذلك بغاية تشغيلها على خطوط نقل داخلية بين المحافظات وإقليمية كبيروت»، مشيراً إلى أنه «تمّ إعطاء مهلة 30 يوما لتجهيز البولمانات ووضعها في الخدمة والبدء باستيفاء الأجر».

وفي ما يتعلق بقياسي البولمانات والبالغ عددها 91 بولمانا، أوضح قديبان أنه «تم اتخاذ قرار بعرضها للاستثمار ووردت عروض كثيرة إما عن طريق رئاسة مجلس الوزراء أو بصورة مباشرة للشركة».

البناء

خيم المياومين داخل مؤسسة كهرباء لبنان وحايك يظلل تحديد الشواغر بالقانون ومجلس الخدمة



وخيم المياومين أمام مكتبه

(آكرم عبد الخالق)



الحايك خلال مؤتمر صحفي

أكد مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان كمال الحايك «أنّ الاعتراض على قرار اداري لا يكون يفرض حالة من الهيمنة على أحد أهم المرافق الحيوية في لبنان وبإقتال الأبواب وتلجيمها ومنع الموظفين من الدخول إليها»، مؤكداً أنّ مؤسسة كهرباء لبنان لم تفعل سوى تطبيق القانون الصادر عن مجلس النواب وتوجيهات مجلس الخدمة المدنية وهي لن تتخطى هذا السقف مهما كانت الضغوطات.»

كلام حايك جاء خلال مؤتمر صحفي عقده في معمل الذوق لعدم تمكنه من الدخول إلى مبنى المؤسسة، أثناء مواصلة المياومين تحريكهم الاحتجاجي على قرار مجلس الوزراء المتعلق بملء الشواغر، حيث عدوا إلى نصب الشركة داخل مبنى المؤسسة وتثبيتها أمام غرامات عليها من قبل المؤسسة.» وأضاف:

«اتحدى أن يكون حصل أي قصير من قبل أي من هذه الشركات ولم تقرض غرامات عليها.» وحث حايك من أنّ «استمرار الوضع على حاله، سيؤثر بالتأكيذ في أداء المؤسسة، مطالبا مجلس الخدمة المدنية، بحماية الموظفين التابعين له.» كما طالب القوى الأمنية بحماية المؤسسة، وقال: «من غير المقبول أن تتعرض مؤسسة عمامة لما يتعرض له مؤسسة كهرباء لبنان ولا تجد من

وأشار الحايك إلى أنّ «هذا الواقع غير مقبول بجميع الأعراف، وسببه هو اعتراض على قرار مجلس إدارة صدر عنه مذكرة تنفيذية، فالاعتراض لا يكون بإغلاق البوابات وبغرض حالة هيمنة على أحد أهم المرافق الحيوية في لبنان.» وأضاف: «من يقومون بهذه الممارسات ليسوا كل العمال بل قلة منهم»، سائلا: «في حال دخل هؤلاء مستقبلا إلى ملاك المؤسسة، هل سيكون هذا رد فعلهم عند صدور أي قرار عن الإدارة لا يناسبهم، فيعبدون إلى إقفالها؟ هل هذه هي الإدارة العامة التي نريد لها لبناننا وللاجيال المقبلة».

وأشار إلى أنّ قرار مجلس الإدارة صدر «بناء على دراسة اجراءها من المؤسسة كافة مبنى على القانون الصادر عن مجلس النواب في نيسان الفائت، وتبين أنّ هناك عدم فهم وتفسيرات مغلوطة لهذا الأمر».

وفند حايك القانون الصادر عن مجلس النواب موضحاً أنه اعطى في المادة الأولى منه الصلاحيات لإدارة المؤسسة لتحديد حاجتها، ونصّ في المادة الثانية على مباراة. وقال: «لن يقدم جميع العمال وجياة الإكراء إلى المباراة، فهناك اشخاص يفوق عددهم الـ 56 في حجم أحكام قضائية وبالتالي لا يحقّ لهم التقدم للمباراة وأخرون لا يرغبون بالتقدم».

وتابع: «بعد استشارة مديرية الشؤون الإدارية، طلبنا رأي مجلس الخدمة المدنية

وزارة الإسكان السورية

تجري مراجعة شاملة للقوانين

أعلن معاون وزير الإسكان والتنمية العمرانية السوري نصر غانم أنه «بناء على شكوى المواطن بوجود غبن بحقه في قانون الاستهلاك من ناحية تقدير قيمة الأرض باقل من قيمتها الحقيقية، تمّ تعديل القانون بما يتوافق مع المادة 15 من الدستور بحيث أصبح يتم تقدير القيمة وفقاً للسعر الراجح بما يعالج مشكلة تدني قيمة الاستهلاك».

وقال في تصريح ل«نشرة سانا» الاقتصادية: «تم عرض القانون على الصفحة التشاورية لإتاحة المجال أمام أكبر شريحة من المواطنين والجهات الحكومية لإبداء الرأي»، موضحاً أنّ هذه التعديلات التي تحقق مرونة في الإجراءات وسهولة في تعامل المواطن مع الإدارات الحكومية والبلديات ومراكز المدن والمحافظات، قد أتجزت وتمّ رفع القانون إلى الجهات الوصائية للنظر بإصداره أصولاً.

ولفت غانم إلى «إعداد مشروع صك تشريعي بتنفيذ التخطيط وعمران المدن والذي يتم توجيه دمج القانون المتعلق بتقسيم وتخطيط وعمران المدن مع قانون التوسيع العمراني لمدن ومراكز المحافظات بقانون موحّد يتوافق مع أحكام الدستور الجديد، إذ أصبح القانون الجديد أكثر مرونة وسهولة من حيث إجراءات تطبيقه كما ركز على تحقيق العدالة بين المواطنين وضمان الحقوق العامة».

أما بالنسبة للقوانين تنفيذ التخطيط، فأشار إلى أنّها «بأتمّة ما يزيد على عشرين سنة إذ تمّ إجراء تعديلات بواسطة مهندسين متخصصين في تخطيط المدن ما يؤدي إلى تطوير حقيقي في أسس تحسين أداء العمل وبما يتخصر الإجراءات والوقت الزمني بشكل حضاري ويشكل نقلة نوعية في مجال التخطيط العمراني»، لافتاً إلى أنه «تم وضع مشروع الصك التشريعي بصيغته النهائية بعد استدراك الملاحظات الواردة في شأنه من الجهات المعنية».

مالكو الشاحنات في المرفأ

استغربوا كتاب مدعي تمثيل القطاع

أشارت نقابة مالكي الشاحنات العمومية في مرفأ بيروت برئاسة نعيم صوابا، إلى أنّ «عدد من أعضاء نقابة الشاحنات اللبنانية أبدي اعتراضه على مضمون كتاب رئيس نقابتهما لما يتضمن من مغالطات وإقراءات لا أساس لها على الصحة».

وخلال بيان أصدرته أمس، استغربت النقابة «ما ورد في كتاب وُجّه من بعض مدعي تمثيل قطاع النقل البري في لبنان إلى مدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء ابراهيم بصيصوس، حيث تضمن مغالطات كثيرة وتجنّز على النقابة».

وأوضح البيان «أنّ إنشاء نقابة مالكي الشاحنات العمومية في مرفأ بيروت تمّ وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء وخصوصاً قانون النقابات الذي سمح للنقابات باستتفاء اشتراكات محددة، وتضمن هذه النقابة جميع الشاحنات العمومية العاملة في المرفأ والتاسيع لأحد بالتدخل في شؤونها».

ولفت إلى أنّ «استفتاء الشاحنات العاملة في مرفأ بيروت من تدابير السير محصورة في فترة محددة بعد الظهور، جاء بلطف من لاقابة وإدارة مرفأ بيروت من وزير الداخلية السابق مروان شربل للمحافظة على دور مرفأ بيروت وتأثيره في الدورة التجارية والاقتصادية في البلاد ولا يمكن مقارنة عمل هذه الشاحنات ببقية الشاحنات التي تعمل ليلاً ونهاراً في المقاتل والكتسارات والعمال».

وفي موضوع السائقين السوريين والأجانب، أكدت النقابة «حاجتها لهذه الفئة من السائقين لعدم توافر سائقين لبنانيين يحملون إجازة سوق للغات المماثلة ولإماتع لدينا من تنظيمها وفقاً للقوانين المرعية الإجراء».

أما في موضوع قانون السير، رأت النقابة «أنّ عدم تطبيق القانون الجديد جاء بناء على اعتراضات قطاع النقل لوجود ثغرات عدة في بنوده تتعكس سلباً على إنتاج هذه القطاعات لذلك ننتمي على كافة المعنيين التريث بتطبيقه».

التي هي الدولة أن تحمي موظفيها وتؤمن دخولهم وخروجهم للقيام بمهامهم وهذا الأمر أضعه برسم الوزراء المعنيين وبرسم مجلس الوزراء.»

وتوجه إلى عمال غيب الطلب والإكراء قائلا: «تعودنا عليكم على مدى حوالي 20 عاماً وكنا دوماً متجاوبين معكم، تماماً كما كنا متجاوبين مع النقابة بكل إيجابية ولذلك حققنا الكثير من المطالب. سققنا هو القانون الصادر عن مجلس النواب وكتب مجلس الخدمة المدنية، وإن كانت لديكم اعتراضات وجوهها ضمن هذا الإطار. ونحن لن نخرج عن هذا السقف».

لا تفاوض

وعن التفاوض مع المعتمدين، أكد حايك أنّ «لا تفاوض إلا من مكاتبنا في مؤسسة كهرباء لبنان وكرامتنا وبعد أن تدخل آخر فئة وهي الفئة السادسة إلى مكاتبنا في المؤسسة، فكرامتنا هي أعز ما نملكه ولن نقربّ بها.» ووجه إنذاراً إلى شركات مقدمي الخدمات كي «لا تجربونا على الإدعاء عليكم لأنّ موظفيكم يفلقون مؤسسة كهرباء لبنان، وسنجد أنفسنا مجبرين على التوجه إلى القضاء وهذا أمر تريّث به كثيراً لكن في النهاية قد لا يكون

وأوضح رئيس لجنة الأشغال النيابية للطاقة والمياه النائب محمد قباني أنه «لم يدخل وسيطاً بين شركة الكهرباء والمياومين»، مشيراً إلى «أزمة نقّة بين الطرفين».

وإذ دعا في تصريح إلى «التروي في تنفيذ مذكرة مؤسسة الكهرباء التي تقضي بتثبيت 890 مياوماً من أجل فتح حوار صادق لحل الأزمة»، لفت إلى «تخوف المياومين من توقف شركات مقدمي الكهرباء عن العمل بعد سنتين.» وسأل: «ماذا سيفعلون وهم لم ينجحوا أصلاً في ملاك المؤسسة؟» وقال: «أنّ الشواغر أكبر بكثير من الأرقام التي حدثتها إدارة الكهرباء، فدمارة المصالح حدوداً 1390 مركزاً شاغراً، ولكن يبدو أنّ الإدارة ضغطت على المدراء لتخفيض الأعداد»، وسأل: «إذا رفعت مؤسسة الكهرباء إنتاجها، هل سينخفض عدد الموظفين المطلوبين أم سيزيد؟»

وأوضح رئيس لجنة الأشغال النيابية للطاقة والمياه النائب محمد قباني أنه «لم يدخل وسيطاً بين شركة الكهرباء والمياومين»، مشيراً إلى «أزمة نقّة بين الطرفين».

وإذ دعا في تصريح إلى «التروي في تنفيذ مذكرة مؤسسة الكهرباء التي تقضي بتثبيت 890 مياوماً من أجل فتح حوار صادق لحل الأزمة»، لفت إلى «تخوف المياومين من توقف شركات مقدمي الكهرباء عن العمل بعد سنتين.» وسأل: «ماذا سيفعلون وهم لم ينجحوا أصلاً في ملاك المؤسسة؟» وقال: «أنّ الشواغر أكبر بكثير من الأرقام التي حدثتها إدارة الكهرباء، فدمارة المصالح حدوداً 1390 مركزاً شاغراً، ولكن يبدو أنّ الإدارة ضغطت على المدراء لتخفيض الأعداد»، وسأل: «إذا رفعت مؤسسة الكهرباء إنتاجها، هل سينخفض عدد الموظفين المطلوبين أم سيزيد؟»

قبان تفقد عمليات التجهيز في مستشفى مشغرة الحكومي



قبان متفقاً أقسام المستشفى

تفقّد رئيس مجلس الجنوب قبيلان قبيلان أقسام مستشفى مشغرة الحكومي وعمليات التجهيز التي ينفذها مجلس الجنوب، مطلعاً من المتابعين والشركة الملتزمة على المراحل التي وصلوا إليها.

وقال قبيلان عقب الجولة: «نحن نطمئن إلى سير العمل في تجهيز مستشفى مشغرة الحكومي، وكما هو واضح، إنّ الأمور تسير بالشكل المرسوم، وقد أصبحت كل المعدات موجودة في المستشفى، ونحتاج إلى أيام لانتهاء من عملية ترتيب هذه المعدات، ليصبح المستشفى جاهزاً للعمل ووضعها في خدمة أهلنا وأبنائنا في هذه البلدة ومحيطها»، واعتبر أنّ «الإهتمام

بالقطاع الصحي وبصحة الناس جزء من عملنا ومن مسؤوليتنا، وهو مسؤولية الدولة على كل الأراضي اللبنانية.» وأضاف: «اعتقد أنّ هذا المستشفى ستكون له مهمة أساسية في هذه المنطقة على مستوى تخفيف معاناة الناس، بحيث سيصبح عندهم مستشفى جاهز يعمل بأجهزة ومعدات حديثة، على أمل أن يكون هناك جهاز طبي وإداري يليق به».

كما أعلن قبيلان أنّ مجلس الجنوب «أنهى مهمته تجاه المستشفى»، وتمنى بلوغ الغاية المطلوبة من هذا الأمر، لافتاً إلى أنّ «ههنا وهدفنا تخفيف معاناة هذه البلدة والمنطقة».

الذهب يستقر بفعل بيانات أميركية ضعيفة

تثبيت الذهب بمكاسبه القليلة التي حققها ليل الأربعاء، إذ عززّ تباطؤ مبيعات التجهزة الأميركية والشحانات السياسية إقبال المستثمرين على المعدن النفيس باعتباره ملاحاً آمناً على رغم أنّ ارتفاع أسواق الأسهم قد يجبح أي ارتفاع آخر.

وارتفعت الأسهم الآسيوية على رغم سلسلة من البيانات الاقتصادية الضعيفة إذ راهن المستثمرون على مزيد من التحفيز من جانب البنوك المركزية الرئيسية مما دفع عائدات السندات إلى التراجع في أنحاء العالم.

واستقر سعر الذهب في المعاملات الفورية أمس عند 1312.10 دولار للأوقية بحلول الساعة 06:34 بتوقيت غرينتش بعد ارتفاعه 0.3 في المئة عند الإغلاق في الجلسة السابقة. وهبطت العقود الأميركية نحو دولار إلى 1313.40 دولار. كما ارتفع السعر الفوري للفضة 0.1 في المئة إلى 19.84 دولار للأوقية.

وزاد البلاتين 0.23 في المئة إلى 1463.2 دولار للأوقية بينما صعد البالدوم 0.34 في المئة إلى 877.3 دولار للأوقية.

وبالنسبة للذهب، فقد ارتفع 0.3 في المئة عند الإغلاق في الجلسة السابقة.